

تجارة التبغ في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م.

د: فيصل مفتاح عبيدات

قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار – جامعة المرقب

Abstract

Tobacco Cultivation and Trade Entered The State Of Tripoli in The west During The Nineteenth Century, Coinciding With The Return Of The Second Direct Ottoman Control Since 1835; This is due to The Ottomans, interest in Organizing The Country From The Administrative and political points of view , and then they set out to Develop Agriculture, Which became the First income for the State in General and Farms in particular. The Foreigner led by Reggae.

الملخص

دخلت زراعة التبغ وتجارته في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي، تزامنًا مع عودة السيطرة العثمانية الثانية المباشرة منذ 1835؛ ويرجع ذلك لاهتمام العثمانيين بتنظيم البلاد من الناحيتين الإدارية والسياسية، ثم شرعت في تطوير الزراعة التي أصبحت تمثل الدخل الأول للإمبراطورية بشكل عام والمزارع بشكل خاص، وهذا ظهر واضحًا في استغلال الإمبراطورية لمقومات الولاية الزراعية، ومنها التبغ، كفرض الضرائب الباهظة، وممارسة الاحتكار لهذه السلعة سوءًا أكان الاحتكار الحكومي، أو الاحتكار الأجنبي الذي تزعمته شركة الريجي.

المقدمة

يُعد التبغ إحدى المزروعات المهمة في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني*، لما له من تأثير في اقتصاد المنطقة بصفة عامة، والمزارعين بصفة خاصة، فاستفادت منه سلطات الولاية ضريبياً، من خلال الالتزام، والاحتكار لهذه السلعة. ولأهميته أصدرت الإمبراطورية عدة قوانين تنضم زراعته، وإنتاجه، وحتى تجارته؛ نظراً لما حققته هذه السلعة من عوائد، ساهمت في إثراء مداخيل الخزينة العامة، ومع مرور الوقت أصبحت موانئ طرابلس وبنغازي إحدى أبرز الموانئ المصدرة له، الأمر الذي فتح شهية الدول الأجنبية للاستثمار في هذا المجال، فكانت شركة الريجي المتعددة الجنسيات سباقة في استغلال زراعة، وإنتاج التبغ في البلاد لأكثر من 25 سنة متواصلة.

* العهد العثماني الثاني : قسم المؤرخون الفترة العثمانية في ليبيا إلى ثلاثة فترات، والتي امتدت إلى أكثر من 360 سنة، ويمتد العهد العثماني الأول من 1551إلى 1711، ومنذ 1711-1835 حكم الأسرة القرمانلية، أما العهد العثماني الثاني فيمتد من 1835-1911) كامل الوبية، 2005، ص 17-18).

يحاول البحث الإجابة عن المشكلة الرئيسية التي ترتبط به وهي: ما هي أبرز مقومات زراعة التبغ في الولاية خلال الحقبة العثمانية؟، وما أنواع التبغ المزروع؟، وما هي أنماط الاحتكار التي مورست عليه؟.

بدأت عملية زراعة وإنتاج التبغ في ولاية طرابلس الغرب مع بدايات القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد التبعية المباشرة للإمبراطورية العثمانية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911 (الطوير ، 1994، ص52) .

وانتشرت زراعة التبغ بالولاية خلال الفترة العثمانية الثانية في المناطق الغربية والوسطى (طرابلس، الزاوية، مصراته، غريان)، وكذلك الشرقية (بنغازي، درنة، المرج)، فضلاً عن المناطق الجنوبية (لواء فزان)؛ ولكن بنسب أقل، وهذا ما يعرف بالتحديد الجغرافي للتبغ (الطوير ، 1994، ص52).

عُرف التبغ بأسماء مختلفة، منها: الدخان، والنشوق (المضغة)، والسعوط، في طرابلس، في حين أطلق عليه الأتراك في الإمبراطورية العثمانية نفسها عدة أسماء، منها: توتون أو تثن tutun، ودوتون (d ütün)، وأيچ (iiç)، وتومباك (Tömbeki) (حبيب ، 2015، ص9-13)، أما عن أنواعه، فيعرف محلياً باسم المنطقة التي يزرع بها، فمثلاً الذي يزرع وينتج في قضاء* الزاوية يسمى بالدخان الزاوي، وما يزرع وينتج بقضاء غريان يعرف باسم الدخان الغرياني، بينما يعرف المزروع في المنطقة الوسطى "سرت، مصراته، زليطن، الخمس"، وطرابلس، باسم: التبغ الطرابلسي، أما الذي يزرع في المناطق الجنوبية فيعرف باسم التبغ الفزاني؛ نسبة إلى إقليم فزان (الموصللي ، 2006، ص104)، في حين أطلق على التبغ المعد للتصدير نحو إسطنبول وأوروبا اسم "التبغ الشرقي العثماني"، المزروع في إقليم البحر المتوسط، والذي منه ولاية طرابلس (حبيب ، 2006، ص95)، وللتبغ عدة أصناف منه ما يستعمل للتنشيق ويعرف باسم النشوق و"النفة"؛ ومنه الذي يستعمل للمضغ ويعرف باسم دخان المضغ أو السعوط، ومنه ما يدخن ويعرف (بالارجيلة) (موسى ، 1988، ص130)، قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وقائمة المصادر والمراجع لكل منها مميزات وهي كالآتي:-

الاحتكار الداخلي للتبغ.

دخلت البلاد -مع عودة السلطة المباشرة المركزية من إسطنبول- في مرحلة جديدة، شملت عدة مجالات سياسية واقتصادية؛ فأقرت الإدارة العثمانية ما عرف وقتها بعمليات الاحتكار أو الالتزام*، وهو الغالب لجمع الضرائب في أنحاء البلاد، ويتم بأن يعلن عن الالتزام بالضرائب عن طريق المزايدة العلنية، وفي كل قضاء على حد، ثم الأولوية، وبحضور المأمورين، ويكون مبلغ السنة الماضية أساساً للمزايدة، وتتم المزايدات في مجالس الأفضية، ومن ترسو عليه المزايدة يقدم كفيلاً ضامناً، ومعتبراً من الناحيتين الاعتبارية والقانونية (موسى ، 1988، ص166-167)، في جني الرسوم والضرائب، فكان الاحتكار

* القضاء: وحدة إدارية ويعد الأكبر في اللواء، ويرأسه القائم مقام؛ وتعينه الحكومة من إسطنبول مباشرة. (الويبة، 2005، ص63).
* الالتزام: وهو نظام أقر في عهد السلطان عبد المجيد الثاني (1839-1861)، وجري تطبيقه ما بين 1839-1860، يقوم على أسس جمع الرسوم، والمحاصيل الزراعية، من أجل الظفر في جمع الضرائب -فكان التبغ أحد روافده-، ومن مميزاته توفير مبالغ للخزينة، دون الانتظار لفترة عمليات الجباية، للحصول على الأموال. (الويبة ، 2005، ص47-48).

يمارس في جني محصول التبغ؛ وقوامه أن يكون للمحتكر وحده الحق في بيع النشوق، والنفة، وجباية ما نسبته 10% عن وروق التبغ، وعُدت من الضرائب غير مباشرة؛ فهي تباع بالميزاد العلني في طرابلس ولرعايا الإمبراطورية العثمانية (الولاية- الموظفين العمويون) لهم وحدهم الحق في شرائه، غير أنه في كثير من الأحيان قد يستأثر موظف حكومي بالاحتكار نظير مبلغ مناسب يسمح له بالحصول على مكسب كبير، والجدول رقم(1)، يوضح أسعار الاحتكار لبعض السنوات في الولاية(وحيدة، 1988، ص278-279).

السلعة تبغ	السنة	القيمة بالقرش
تبغ	1846	33.000
تبغ	1847	48.000
تبغ	1849	48.000
تبغ	1850	60.000
تبغ	1851	60.000
تبغ	1852	60.000
تبغ	1853	60.000

الجدول من إعداد الباحث.

من الملاحظ على عمليات البيع بالميزاد للتبغ وجود ارتفاع عام في بيع احتكار الدخان تدريجيًا، وهذا راجع إلى تحسن مستوى الزراعة، وزيادة معدلات سقوط الأمطار في بعض السنوات، وما نتج عنه من زيادة زراعة مساحات واسعة بالتبغ ابتداءً من سنة 1846- السنة الأولى في منح احتكار التبغ في البلاد-، خلال عهد الوالي محمد أمين باشا (1846-1851)، والتي أصبحت البلاد في عهده قابلة للتحويل والنمو، لاسيما زراعة التبغ؛ فبلغ إجمالي محصول التبغ في بنغازي عن سنة 1848 حوالي 87030 قرشًا (وثائق المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، 1848، رقم 4566)، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 1862 حيث دخلت تجارة التبغ مرحلة أخرى في عهد التنظيمات العثمانية. الاحتكار الحكومي للتبغ .

ويبدأ من عام 1862، لاسيما بعد صدور التنظيمات العثمانية* فكان من آثارها النظم الإدارية والصناعية والزراعية، ومن ضمنها القوانين التي تنظم زراعة وإنتاج التبغ، فضلاً عن تحديد الضرائب المفروضة عن طريق بيعه، وتصديره خارج البلاد(العثماني، 1885، ص580-583).

* التنظيمات العثمانية: هي حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، تمت بموجبها إعادة القوانين وتنظيمها وترتيبها على أسس جديدة والعمل على تحسين وتنظيم الحركة والإدارة في عاصمة الإمبراطورية وآيالتها، واقترن هذا العمل خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1839-1876 بثلاثة قوانين مهمة، هي: خط كلخانة (Hatt Gulhane) الذي صدر في نوفمبر 1839، وخط همايون (Hatt-Humayn) الذي صدر في 1856، وخط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة الصادرة في سنة 1874. (الحامدي، 2014، ص41-42).

ففي طرابلس أنشئ فرع لنظارة (وزارة) التبغ العثمانية الذي يشرف على عمليات إنتاج التبغ وبيعه، واشترطت في من يرغب بالاتجار بالتبغ وزراعته الحصول على ترخيص من هذه النظارة (الويبة ، 2005 ، ص152)، ومن بين القوانين العثمانية الخاصة بالتبغ، مقدار الضريبة المفروضة على التبغ؛ وهو العشر الشرعي كسائر المحاصيل الزراعية، والاستفادة ضريبياً منه إلى حد أقصى (قدارة ، 2007 ، ص218) ، كما حددت الأماكن التي يتم منها تصدير التبغ خارج الولاية وهي مينائي طرابلس وبنغازي(العثماني ، 1885 ، ص585).

القوانين التي تنضم تجارة التبغ .

أصدرت الدولة العثمانية بتاريخ 28 ذي الحجة 1278 هـ/ الموافق 1862 " نظام إدارة التبغ " الذي ينتج في الإمبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها، ومنها ولاية طرابلس الغرب والذي نص على الآتي(العثماني ، 1885 ، ص570-580) :-

- ضرورة وجود بطاقة أو ترخيص الأداء أثناء العمل في مجال التبغ.
- ضرورة وجود كفيل .
- ضرورة وجود الرخص والتراخيص.
- ضرورة وجود القيود الحسابية " الدفاتر الإجمالية ، الدفاتر الحسابية، الإيرادات الشهرية، وسندات الدفاتر اليومية .
- ضرورة تقييد وتسجيل كل الأعمال المتعلقة برسوم المرور أو الدخول.
- أسماء المواني التي يتم إرسال التبغ منها إلى الدول المستوردة عن طريق البحر، والتعرف على الأعمال المتعلقة بذلك (عمليات التصدير) خارجياً.
- ضرورة وجود شهادات العرض للأعمال المتعلقة بالتبغ.
- ضرورة وجود دفاتر الدمغة .
- صدور القوانين المتعلقة بعمليات تهريب التبغ"، كمصادرة البضائع، وعمليات التلاعب، والاحتيال والسرقة ".
- حق احتكار المنتج داخل الإمبراطورية العثمانية .
- القيام بالأعمال الجمركية اللازمة للبضائع.
- عقد المزايدات العلنية بالنسبة للبضائع التي لا يوجد أصحابها.
- تحديد قيمة الرواتب التي تدفع لموظفي الإدارة .
- ممارسة أعمال التفتيش على البضائع للحد من أعمال التهريب الضريبي، ومكافحة الرشوة، والإجراءات التي تتخذ حالياً.
- عمليات نقل المنتجات والقواعد المتعلقة في ذلك.
- تحديد الأعمال التي يجب اتخاذها منذ مرحلة الزرع وحتى الإنتاج.
- تحديد مهام نظارة الرسوم المتعلقة بالمنتج.

- ضرورة استخدام إيصالات الاستلام.
- إصدار نماذج السندات وضرورتهم.
- استخدام الأختام أثناء القيام بجميع الأعمال.
- استخدام جداول التعرف، ومنها شروط التصدير .

تلك هي القواعد التي يجب تطبيقها أثناء القيام بعملية تصدير المنتج، وبالتالي تُعد هذه القوانين واللوائح المنظمة لعمليات إنتاج وتصدير التبغ داخل الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت شيئاً مهماً، وبداية تكوين البنية الأولى للتبغ في الولاية بصفة خاصة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الطريقة المتبعة في عملية زراعة وإنتاج التبغ في ولاية طرابلس الغرب؟ وما هي الأفضية التي يكثر فيها زراعته؟.

قبل الحديث عن الطريقة التي تتم بها زراعة التبغ يجدر معرفة التبغ؛ **فالتبغ**: هو نبات عشبي حولي من الفصيلة الباذنجية Solanaceae، أوراقه غنية بالنيكوتين؛ يزرع للحصول على أوراقه، التي يصنع منها السجائر، والسيجار، والنشوق (السعوط)، والمضغعة، كما يعطي النبات الذي يتراوح ارتفاعه ما بين 1-3 أمتار عدداً من الأوراق، موزعة تبادلياً على الساق الرئيسة، قد تتجاوز أبعادها 80 سم طولاً و 40 سم عرضاً (حبيب ، 2015 ، ص56-57)، يزرع التبغ في أواخر فصل الشتاء (شهر فبراير) ، ويحصد في شهر أغسطس " التبغ الطرابلسي " ، ويمتاز بأوراقه القوية والسميكة ، والنوع الآخر يزرع في أواخر أغسطس (نحاية فصل الصيف)، ويحصد في بداية نوفمبر (نحاية الخريف)؛ التبغ الفزاني، ويتميز هذا النوع بخفة أوراقه (الموصللي ، 2006 ، ص104)، وتتضافر عدة عوامل تساعد على نمو التبغ وازدهاره، منها وفرة المياه، وخصوبة التربة (الرملية)، فضلاً عن اعتدال المناخ (قدارة ، 2007 ، ص217)، مما تقدم يتضح أن التبغ نبات زراعي تتراوح فترة نموه وحصاده من ثلاثة إلى خمسة أشهر، ويحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، بالإضافة إلى عوامل مناخية أخرى، وهو ما يتماشى مع مناخ الولاية؛ نظراً لوقوع الولاية على مناخ حوض البحر المتوسط (الموصللي ، 2006 ، ص83).

مما لاشك فيه أن هناك عدة مناطق منوطة بالزراعة بصفة عامة، والتبغ بصفة خاصة باعتبارها إحدى دعائم الاقتصاد في العهد العثماني الثاني، لبعض الأفضية والنواحي كما هو الحال في قضائي (مصراته والزراوية) (قدارة ، 2007 ، ص217).

إن الطريقة التي تتم بها عملية زرع التبغ بأن يزرع في مساحات أرضية صغيرة مسورة بالتراب، لا تتجاوز مساحتها اثني عشر متراً مربعاً، وتعرف محلياً بجدولة* ، يتم بعدها زرع بدور التبغ (الزريعة) في تلك الجداول، ويتم ريه بالماء الذي يجلب

* **الجدولة**: عبارة عن مساحة من الأرض تبلغ مساحتها أربعة أمتار مربعة - يعادل حجمها 1/100 من الجابية والجابية تساوي 12.25 متر مربع- على هيئة حوض مربع يحاط بحواجز من التراب لا ينساب منها الماء، وتُسمد هذه الجداول وتُعزق قبل موسم الزراعة. (قدارة ، 2007 ، ص 218).

من السواني**؛ بواسطة السواقي، فالتبغ يحتاج إلى كمية كبيرة من الماء، والسماذ لضمان الحصول على منتج جيد (قدارة، 2007، ص217)؛ لذلك فإن نقصان الماء كلياً أو جزئياً يؤدي إلى نقصان كبير فيه، أو يؤدي إلى إعطاء إنتاج ضعيف (كاكيا، 2007، ص174)، فكانت الجدولة هي الوسيلة الوحيدة الأفضل لزراعة التبغ، وبما يتفق مع محدودية إنتاجية الآبار التقليدية المتمثلة في السواني، فضلاً عن محدودية هطول الأمطار التي تستفيد منها الجدولة ومن روافدها (قدارة، 2007، ص218)، ومن بين الأفضلية التي مثلت قيمة وتقدمًا في زراعة التبغ في البلاد، قضاء مصراته؛ فعلى سبيل المثال بلغ مجموع ما زرع من التبغ في قضاء مصراته لسنة 1277هـ / 1861م 2241جدولة، كان يملكها 364 مزارعاً، هم مجموع المزارعين العاملين في زراعة التبغ (الخفيفي، 2000، ص74) وكذلك قضاء الزاوية، فالجدول رقم(2) يكشف بعضاً من المعلومات عن القبائل المنتجة للتبغ في قضاء الأخير لسنة 1873م/1289مالية*.

أسماء القبائل الزراعية لمحصول التبغ	العشر المقدر(درهم)	أفة
المحاجيب والقرارضة	200	36
ماقورة	200	115
الجواري	300	80
أهالي المطرد ومن معهم	200	46
أهالي الصابرية وأولاد موسى	000	24
أولاد صقر وأولاد عبيد	200	22
الرحمة وأولاد سلاق	200	19
أولاد عيسى جملة	100	68
رعية الزاوية	000	51
أولاد سالمة والزمامنة وأولاد عمارة الزاوية	000	46
أولاد طويل كورغلبة	000	34
الإجمالي	1400	5441

المصدر: (قدارة، 2007، ص 223).

** السواني : مفرد سانية في اللغة : الدلو العظيمة وأداتها تنصب على البئر، والإبل يستقى عليها الماء من الدواليب، وعمت في اللهجة على البئر نفسه كما أطلقت على البستان أو المزرعة الصغيرة . (قدارة، 2007، ص 218).

* السنة المالية العثمانية : هي السنة الشمسية المسجلة في تواريخ المحررات الرسمية، ومعروفة بالشهور العربية القمرية والسنين الهجرية، منفردة في كافة المعاملات، والقيود المالية؛ وتعرف أيضاً باسم السنة الرومية في بعض السندات، تبدأ من شهر مارس، وقد استعمل العثمانيون في وثائقهم ثلاثة تواريخ: وهي الهجري، والميلادي، بالإضافة إلى المالي الذي بدأ استعماله في الإمبراطورية عام، 1789 في عهد السلطان عبد المجيد الثاني (1760-1780) أسماء الشهور في هذه السنة نفس أسماء الشهور اللاتينية باستثناء شهر مايو فيعرف باسم مارث، ويمكن تحويل التاريخ المالي إلى الميلادي بالإضافة رقم584 إلى السنة المالية يعطى السنة الميلادية، وطرح 584 من التاريخ الميلادي يعطي الناتج (التاريخ المالي). (عبيدات، 2017، ص 10).

يوضح الجدول السابق النسيج الاجتماعي المنتج للتبغ داخل قضاء الزاوية، مع محدودية إنتاج التبغ فيه؛ نظرًا لموسم الجفاف الذي اجتاحت البلاد من نفس العام.

بعد موسم الزراعة الذي يستمر لفترة من ثلاثة إلى خمسة أشهر، يبدأ المزارعون في جني محصوله، ويتم حصده- والذي يتجاوز المتر الواحد خصوصًا في موسم الأمطار الغزيرة-، ويقسم إلى مجموعات، على حسب عرض ورقة الدخان، ويجمع ويجفف؛ بتعريضه لأشعة الشمس، لمدة خمسة عشر يومًا سواء بعرضها على الأرض، أو بتعليقها على الجبال، ويلف بعدها في أربطة (تثبيته وتخزينه)، ثم تدخل مرحلة الاستخدام، بعد أن تجف الأوراق، فيصنع منه النشوق المعروف بـ(النفة)، وكذلك دخان المضغ، ويتم بيعهما في الدكاكين والأسواق (ابن إسماعيل، 2017، ص 258).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو حجم استفادة الحكومة المحلية والمركزية بإسطنبول من زراعة التبغ لاسيما بعد صدور عدة قوانين تنظم زراعة وإنتاج وتجارة التبغ؟.

كانت الزراعة من المداخل المهمة للخبز العثماني؛ لذلك سعت الحكومة للاستفادة ضريبياً من زراعة وتجارة هذا النبات على النحو الآتي:-

أنواع الضرائب المفروضة على زراعة التبغ (ضريبة العشر).

إن الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، كانت متعددة الأنواع، منها الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، ومن الضرائب المباشرة على سبيل المثال لا الحصر، ضريبة العشر، وضريبة الملكية، وضريبة تربية الحيوانات، وضريبة الأشجار المثمرة، وضريبة الدخل، وضريبة التجارة والصناعة (الحامدي، 2014، ص 52-53).

عرفت هذه الضريبة باسم ضريبة العشر الشرعي، يدفعها المزارعون من منتجاتهم الزراعية، وهي ثابتة، وتُعد ضريبة العشر من الضرائب المهمة التي تمول خزينة الولاية؛ لأن الزراعة هي المصدر الرئيس لدخل السكان (الويبة، 2005، ص 136)، أما عن الكيفية التي تتم بها عملية جمع الضريبة، فتتم عن طريق لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص وهم: **جايي الضرائب** (مأمور أو محصل الضرائب)، و**المثمن** (الخراص أو المقدر)، و**الكاتب**، وعند حلول موسم الحصاد أو جني المحصول، تقوم إدارة كل منطقة تحت إشراف مجلسها البلدي بجمع ضريبة الأعشار المثبتة عليهم في السجلات، حيث يسلم الفلاحون والمشمولون بالضريبة ما عليهم من مواد عينية (الويبة، 2005، ص 136-137)، في مقابل ذلك العمل كانت الحكومة تدفع لأعضاء لجنة تقدير ضريبة العشر مكافآت مالية متفاوتة في مقدارها؛ بحسب الأهمية الاقتصادية للمنطقة الضريبية، ومدى وفرة إنتاجها الزراعي (إبراهيم، 1982، ص 21).

يُعد التبغ السلعة الوحيدة التي تأخذ بالقرش العثماني بدلاً من عشر المحصول نفسه، كما هو الحال في الحبوب والحيوانات (الضرائب العينية)، ويتم دفع عشر المحصول بالقرش العثماني لموظف التبغ التابع للوزارة الرسوم العثمانية (قدارة،

2007، ص220)، كما تتولى سلطات الولاية - عن طريق الخراص - تحديد سعر أفة* الدخان داخل القضاء، وفقاً للسعر الراجح؛ مع مراعاة جودة الإنتاج، ونوعية السلعة، فضلاً عن الكمية المنتجة، ووفقاً لما ذكره مدير قضاء مصراته، في إرساله لتحصيلات عشر محصول التبغ، إلى سلطات الولاية عن سنة 1862، أنها بلغت 1627 أفة أي 20864 كيلو جرام (الطوير، 1988، ص115)، كما تشير إحدى الوثائق التاريخية المؤرخة بتاريخ 1868م إن أهالي مصراته؛ وفقاً للعريضة المقدمة من مجلس إدارة القائمقامية مصراتة بخصوص تحديد سعر أفة التبغ المزروع محلياً، وتقسيم نوعيته إلى أعلى، وأوسط، وأدني (جعفر، 2008، ص113)، في حين بلغ جملة إنتاج التبغ بمصراته لسنتي "1864-1865" 10722 أفة ونسبة العشر منها 1072 أفة (ألف واثان وسبعون قرشاً) و210 درهم وفقاً لإحصائيات الإدارة العثمانية، بينما بلغ عشر محصول التبغ لسنة 1871 حوالي 373 أفة و300 درهم، وفي سنة 1873 483 أفة و105 درهم، في حين زاد في السنوات التالية فجاء في تقديرات دفتر الأعشار لسنتي 1874-1875 أنه دفع لخزينة الولاية 1150 قرشاً و30 درهم؛ نظير العشر من جملة أنتاج التبغ بمصراته، والذي بلغ وزنه 11089 أفة و10 دراهم (قدارة، 2007، ص127)، ويوضح الجدول رقم "3" الأعشار المحصلة من محصول التبغ عن أهالي قضاء الزاوية الغربية في عدة سنوات ما بين 1870-1873.

أعشار السنة	الكمية بالأفة	سعر الأفة	الإجمالي بقرش العثماني
1870	905.200	7 قروش	6338.20
1871	382.100	6 قروش	2293
1872	765.100	6 قروش	4591
1873	382.100	6 قروش	22922

المصدر: (قدارة، 2007، ص219).

إن ما يمكن ملاحظته على الجدول؛ هو وجود تباين واختلاف في سعر قطع الدخان "التبغ" كما هو الحال بين الزاوية البالغ سعره 6 قروش، في حين بلغ سعره في قضاء مصراته منذ 1865 وحتى 1873 10 قروش عن الأفة ضريبياً؛ الأمر الذي دفع المزارعين بقضاء مصراته، لتقديم عريضة إلى مجلس إدارة الولاية بتاريخ 12-2-1868، أوضحوا فيها أن ما لحق بهم من ظلم، وانحسار، وخسارة من ارتفاع ما كانوا يدفعونه عن كل أفة من التبغ، دون المناطق الأخرى من الولاية، كالزاوية والعجيلات، وبينت العريضة قيمة الضرائب التي تدفع عن أنواع التبغ على النحو الآتي:—

- 25 محبوب عن القنطار من التبغ الأعلى.

- 20 / 15 محبوباً عن التبغ المتوسط

* الأفة: تساوي 1.282 كيلو جرام، وحدة قياس أوزان السوق العادي والعمارة في العهد العثماني الثاني؛ والقنطار يساوي 40 وقة، والأفة تساوي 40 أوقية، والقنطار 51،28 كيلو جرام. (موسى، 1988، ص196-197).

10- محاييب عن النوع الأدني (الطوير ، 1988 ، ص52-53).

أنواع الضرائب المفروضة على تجارة التبغ .

أصدرت الدولة العثمانية بتاريخ 19 رجب 1279 هـ / الموافق 1863م نظامًا يختص برسم بيع الدخان حدد بموجبه أنواع الضرائب على بيع التبغ داخل البلاد ومن بينها:-

- 1- يستوفي أصحاب الدكاكين والمحلات التي تباع التبغ بنسبة 30% من الإيجار السنوي لمخلائهم.
- 2- يدفع ما مقدره 12% من التبغ المنقول داخل الأقسضية والألوية والنواحي.
- 3- يدفع الباعة المتحولون (الذين لا يمتلكون محلات) 100 قرش سنويًا.
- 4- أوضح النظام ضرورة إصدار إيصالات بإذن استلام كميات التبغ في الأسواق (الحوانيت) والدكاكين وعدم تعرضه للشمس؛ مقابل دفع مبلغ 5% من رخصة بيع التبغ في الدكاكين (الخفيفي، 2000، ص73).
- 5- التبغ المستورد يدفع عنه 24 قرش عن الصنف الأعلى من الأقة الواحدة، والثاني المتوسط 10 قروش عن الأقة، والثالث 5 قروش عن الأقة، والذي حدد سعره بـ 30 قرش للأول، و25 عن الثاني، و 20 قرش عن الثالث (جحيدر، 1984، ص61).
- 6- تحديد التعريفية الجمركية عند استيراد وبيع الدخان المستورد "النارجيلة" ويدفع 70% من قيمته؛ وكان ذلك للحد من انتشاره؛ لذلك كانت هذه الضريبة مرتفعة، وبالتالي كان حجم استفادة سلطات الولاية المتمثلة في الحكومة المركزية بإسطنبول والمتمثلة عنها في سلطات الولاية عن (الوالي) من التبغ في ثلاث محطات وهي:-

أولاً: ضريبياً: بعد زراعته وجني محصوله من قبل المزارعين .

ثانياً: تجارياً: من خلال تجار التبغ عن طريق رسوم الدكاكين .

ثالثاً: جمركياً: من خلال دفع التعريفية الجمركية في الموانئ.

أسهمت هذه الإجراءات في زيادة مداخيل الخزينة لاسيما وأن التبغ يأخذ بالقرش العثماني وليس من المحصول نفسه، واستمر هذا الحال لأكثر من ربع قرن (25 سنة) حتى عام 1885؛ ليدخل التبغ مرحلة جديدة تنتهي معها فترة الازدهار وتدخل مرحلة الاحتكار الخارجي عن طريق الشركات.

* شركة الريجي المتعددة الجنسيات أمودجًا. 1884-1911

تشكلت شركة حصر المصالح المشتركة بتبغ الإمبراطورية العثمانية **Tobacdel Empire Ottoman Regie** سنة 1883م - والمعروفة اختصارًا بشركة الريجي - من المؤسسة النمساوية كريديت (**Antait Cradit**)،

ومصرف برلين المسمى بيليشرودر (Bleichroder)، والبنك الإمبراطوري العثماني، وتم الاتفاق بين هذه الشركة والإمبراطورية العثمانية بتاريخ 11 حزيران 1300 م/23 يونيو 1884 م منحت بموجبه الشركة حق امتياز واحتكار التبغ المنتج في الإمبراطورية العثمانية وولاياتها (الموصلية، 2006، ص223)، كانت الشروط المنعقدة لاحتكار الشركة تنص على توليها استثمار زراعة التبغ واحتكار تجارته، مقابل الالتزام بدفع مبالغ سنوية لإدارة الديون العمومية وقدرها 750.000 ليرة عثمانية سنويًا؛ طيلة فترة الامتياز البالغة ثلاثين سنة، إضافة إلى قيامها بدفع مبالغ مختلفة من الأرباح الصافية إلى خزانة الدولة العثمانية، بحيث تدفع نسبة 65 % من الأرباح السنوية الصافية التي تبلغ 500.000 ليرة، ونسبة 73 % في حالة بلوغ الأرباح مليون ليرة، ونسبة 82 % في حالة بلوغ الأرباح مليونًا ونصف المليون ليرة، ونسبة 90 % إذا زادت الأرباح السنوية عن ذلك (الموصلية، 2006، ص223).

ولعل من الأسباب التي دفعت الإمبراطورية العثمانية، إلى منح حق احتكار التبغ للشركة الأجنبية؛ هو ارتفاع ديونها الخارجية، ومطالبة الدول الدائنة (الأوروبية) بديونها- الأمر الذي فتح المجال أمام تغلغل الرأس المال الأجنبي داخل الإمبراطورية وولاياتها-، والتي أصبحت عاجزة عن سددها، فأستست ما عرف في تاريخ المالية العثمانية (إدارة الرسوم الستة *Sitteidaresi Rusunu*)، وتشمل: (الملح، التبغ، الدمغة، المشروبات الكحولية، السمك، الحرير)، تتنازل الإمبراطورية عن العوائد السابقة لصالح تسديد الدين العام (الحامدي، 2014، ص44-45)، إضافة إلى أنها اعتبرت الدولة العثمانية الضرائب المفروضة على تجارة التبغ ضرائب غير مباشرة وغير ذات أهمية في تقديرات الميزانية العثمانية، ومن هنا أصبحت زراعة التبغ وتجارته خاضعة للرقابة الأوروبية وكذلك بيعه وشراؤه.

كان للشركة- التي اتخذت من إسطنبول مقرًا لها- هيئة إدارية متكاملة في الإمبراطورية العثمانية؛ تتألف من: مديرين، وموظفين، ومحاسبين، إضافة إلى ست مديريات مختلفة، للمعاملات التجارية الخاصة بالتبغ، وقد توزعت فروع لها في مختلف الولايات العثمانية، ومنها ولاية طرابلس الغرب، التي نظمت إدارة خاصة تألفت من مدير، وأمين صندوق، وعدد من الموظفين، والمحاسبين، ومأموري التحصيلات، يساعدهم في أداء عملهم عدد من أفراد الشرطة؛ لملاحقة المخالفين من زراع التبغ وبائعيه (الموصلية، 2006، ص224)، فكان الهيكل التنظيمي لإدارة فرع الريجي بطرابلس على الشكل الآتي .

مدير عام

أمين صندوق	موظف	مأمور التحصيلات	محاسب	موظف كاتب
------------	------	-----------------	-------	-----------

حصلت الشركة بموجب الاتفاق الموقع في 27 مايو 1883 على حق استيراد وتصدير كل أنواع التبغ الخارجي والتي تشمل، السجائر، والسعوط، والتومباك المحلي في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وكذلك زراعته، وإنتاجه، وبيعه (حبيب، 2015، ص192-193).

ومن هذا المنطلق وضعت شركة الريجي عدة شروط يجب أن تتوفر في المزارع حتى تمنحه رخصة زراعة التبغ (أذن مزاولة المهنة)، مع التأكد من خلو سجله الجنائي بعد تقديم ضامن له في المجلس المحلي في الأولوية والإقضية لأرضه، ودفع مبلغ

100 قرش رسوم الرخصة سنويًا (وثائق المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، 1908، رقم 4585) ومنها ما يلي (وثائق المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، 1884، رقم 4717):-

- ينفذ المزارع التعليمات التي تعطى له من الشركة.
- أن يقبل هذه التعليمات دون أي اعتراض.
- قبول المزارع عمليات إشراف الشركة من قبل موظفيها وخبرائها على التبغ المزروع في أرضه.
- يقدم المزارع ما يدل على ملكيته لقطعة الأرض (الحجة) التي سيزرعها تبغًا، وحجم الأرض لا يقل عن نصف فدان (واحد دونم)، يساوي "920 متر مربع".
- تكون الزراعة تحت إشراف مدير وخبراء الشركة الذين لهم وحدهم تحديد الكمية المراد زراعتها، ونوعية التبغ؛ وأن يقبل المزارع بالثمن الذي تحدده الشركة للمحصول.
- للشركة الحق في الملاحقة القضائية لكل مزارع، يخالف هذه التعليمات، أو يقوم بتصريف محصوله، عن غير طريق الشركة، أو كل مزارع يزرع أرضه تبغًا من غير موافقة رسمية، ويتعرض المخالفون لعقوبات السجن، والغرامات المالية تصل إلى دفع 40 قرشًا عن الأقية؛ غير المرخص لها (مكافحة التهريب).
- تطلب الشركة من المزارعين الذين وافقوا على زراعة أراضيهم بالتبغ وفق تلك الشروط تعهدًا خطيًا مرفقًا بشهادة تركية من شيخ المحلة بحسن السيرة والسلوك (كاكيا ، 1966، ص174) .

بلغ عدد المزارعين المتقدمين للحصول على القروض، ومنح رخص مزاولة مهنة زراعة التبغ لسنة 1885م، 73 مزارعًا في ولاية طرابلس، أما عن حجم المساحات المزروعة في البلاد فبلغت 500 دونم؛ موزعة على 100 دونم في ناحية العجيلات، و250 دونم في قضاء غريان، و150 في قضاء الزاوية، وكان ذلك في المناطق الساحلية، وبساتين الأهالي، ولكن بكميات محدودة فقط؛ لكي يسهل مراقبتها، وعدم صرف مبالغ كبيرة للقيام بتلك المراقبة (موسى ، 1988، ص129-130)، وقد أورد المؤرخ كاكيا: "إن مساحة الأرض المزروعة بعد دخول شركة الربجي لا تتجاوز 15 هكتار، وتدر حوالي 26 طن من الدخان الفزاني، و11 طن من الدخان الطرابلسي" (كاكيا ، 1966، ص174) ، دون تحديد أماكن زراعته، بينما أشار محمود ناجي إلى مساحة الأرض المزروعة تبغًا، فبلغ 300 هكتار، من الأماكن القريبة من مركز الولاية، وتنتج حوالي 350 كنتال*، يتم بيعه إلى الريجة، بسعر 60-70 فرنك للكنتال، وعلى الرغم من اختلاف الروايات الثلاث في تحديد حجم

* الكنتال، وحدة قياس الأوزان ، يبلغ وزن الكنتال الواحد قنطار، والقنطار يساوي 51 كيلو و282 جرام. (موسى ، 1988، ص197).

المساحة المزروعة تبغاً؛ إلا أنها اتفقت على أنه يزرع في الأماكن القريبة من مركز الولاية والمتصرفية؛ لكي يسهل مراقبتها من قبل إدارة الشركة، أما عن السعر الذي حددته الشركة للتبغ المنتج على النحو التالي (حبيب ، 2015، ص92-94):

1- قرشين للكليو جرام من الدرجة الأولى (Yentcel) ويتميز برائحته الطيبة الخاصة به وتوجد مادة المخدر بشكل أقل.

2- 60 فلس لكليو جرام من التبغ المتوسط (ماغنيسيا Magnesia) ويتميز بأنه ذو نكهة ناعمة .

3- 40 فلس لكليو جرام للتبغ الأديني (أبو رائحة).

ووفقاً لتقديرات الإدارة العثمانية لإنتاج التبغ، فإن إنتاجه بعد منحه لشركة الريجي بلغ 300-350 قنطار في العام الواحد، يباع إلى الشركة ما بين 70-80 فرنكا فرنسيا للقنطار الواحد في ولاية طرابلس (ناجي ، 1995، ص44) ، بينما بلغت مبيعاته في متصرفية بنغازي بسنتي 1896-1897 على النحو الآتي مبينة في الجدول رقم (5):-

القيمة بالقرش		المكان الكمية بالكليو جرام		السنة
1897	1896	1897	1896	
576,925,5	555,416	18,305,5	18,772	بنغازي (مركز المتصرفية)
24,517	22,050	657,5	587,435	قضاء المرج
114,400	160,490	3,460,5	4,284	قضاء درنة
5,908,172	737,456	22423,5	610491	الإجمالي

المصدر : (الخفيفي ، 2000، ص75)

هذه المبيعات شكلت إحدى مصادر الدخل للحكومة العثمانية- من أجل سداد الديون الخارجية- والتي قدرت بنحو مليون ونصف ليرة سنوياً.

ولعل من مساوي الاحتكار الذي مارسه الشركة، هي بيع التبغ ذو الجودة الزهيدة داخلياً، أما التبغ ذو الجودة العالية فقد كانت تصدره للخارج، فضلاً عن إنشاء مصنع للتبغ بولاية طرابلس الغرب، من أجل صناعة التبغ، بعد خلطه بالتبغ الآخر، وإضافة مادة النطرون** ليصنع اللفائف الجيدة، ويصدر القسم الآخر كمواد خام خارج البلاد، ناهيك عن إنتاج النفة والمضغة (كاكيا ، 1966، ص174) ؛ الأمر الذي دفع تجار التبغ إلى مطالبة الشركة بزيادة نسبة الأرباح عن بيع التبغ كما كان في السابق، بنسبة 10% ، ثم انخفضت إلى 8%، وأخيراً 5% (وثائق المركز الوطني للمحفوظات التاريخية،

** النطرون: ويعرف باسم الطرونة، يوجد بكثرة في جهات سوكنه من فزان ، ويستعمل في أوراق الدخان المحلية المسماة "المضغة" ويباع القنطار منها بسعر أربعة وعشرين فرنك ، ويتم تصديره إلى الخارج لتونس وبريطانيا، لمزيد ينظر : (ناجي ، 1995 ، ص49).

1909، وثيقة رقم 16)، فكان رد إدارة الشركة على هذه المطالب بحضر بيع التبغ إطلاقاً (وثائق المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، 1909، وثيقة رقم 17)، واستمر هذا الوضع للتبغ محتكراً في يد شركة الريجي حتى سنة 1911 الذي انتهى معها العهد العثماني وبدأ الاحتلال الإيطالي للولاية ليدخل بعدها التبغ مرحلة أخرى في ظل العهد الإيطالي.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي أبرز الصعوبات التي واجهت زراعة التبغ وتجارته في العهد العثماني الثاني وتداعياتها على المستويين الزراعي والإنتاجي؟!.

واجهت زراعة التبغ العديد من الصعوبات التي دفعت بالمزارعين - المعتمدين على الزراعة بشكل عام - إلى العزوف عن هذه الزراعة غير المربحة، رغم أن الزراعة كانت هي عماد الأساس لحياة غالبية المواطنين بصفة عامة، وزراعة التبغ - لأهميتها الاقتصادية - بصفة خاصة، إلا أنها كانت زراعة متخلفة، تعتمد أساليب تقليدية، وتعاني من أزمات، ومشاكل، وصعوبات لم يكن باستطاعة المزارع بجعله التغلب عليها، في بعض الفترات، ومن بين هذه الصعوبات مايلي:-

1- **الفكر الديني:** وهو انتشار بعض الفتاوى الدينية التي تحرم الدخان سوء أكان زراعة، أم تجارة، فضلاً عن تدخينه أو مضغه، ومن أشهر المشائخ الذين أفتوا بحرمان تجارته في طرابلس الشيخ: عبد السلام عثمان التاجوري في كتابه تذييل المعيار (إبشية، 2020، ص 214)، والذي اعتبر الدخان من النوازل*؛ وفي جانب النهي عن شرب الدخان قال الشيخ الشاعر: **محمد أحمد العالم**

من غير ريبة أتى بالإثم

من قرأ القرآن منن الفم

لأنه أتى بغير حق

وشارب الدخان بالإثم أحق

الأمر الذي ساهم في عزوف بعض المزارعين عن زراعة التبغ - واتجاههم إلى زراعة سلع أخرى-، وتراجع إنتاجه في عدة فترات (عامل ديني). (العالم، 2010، ص 221).

2- محدودية كميات المياه، وانعدام المجاري المائية الدائمة، وتراجع معدلات سقوط الأمطار لاسيما في بعض الفترات؛ فقد تعرضت البلاد للجفاف كجفاف 1855 بينغازي، الذي أسهم في نقص المياه، وحدوث العديد من المشاكل الاقتصادية التي أثرت في الأرض، وما أرتبط بها من انخفاض الإنتاج الزراعي، كما تكرر هذا الجفاف في السنوات 1872، 1873، 1899، 1908، فأثرت سنوات الجفاف السابقة على معدلات إنتاج التبغ (عامل جغرافي). (الجفال، 2006، ص 94-95).

* النوازل: معناها الشدائد أو المصائب التي تحل بالناس؛ فهي وقائع جديدة لم يسبق فيها اجتهاد نصي، ومن المسائل والوقائع التي تستدعي حكماً شرعياً، أو ما ينزل بالمسلمين من خوف وقحط أو وباء أو جراد. (إبشية، 2020، ص 10)

- 3- انتشار بعض الآفات الزراعية، والحيوانية، وعدم وجود سبل لمكافحتها (كالدودة)، التي تعمل على إجهاد التربة الخصبية، وتلف المحصول، (عامل بيئي). (موسى، 1988، ص92).
- 4- الاضطرابات السياسية، والفتن الداخلية، والثورات (ثورة غومة المحمدي: 1835-1858، وثورة أهالي غريان، وثورة عبد الجليل سيف النصر، تمرد عبد السلام الأدهم)، أدت إلى تعرض البلاد لأزمات اقتصادية من حين إلى آخر، الأمر الذي دفع بالحكومة العثمانية لتسخير جهودها في إخماد الثورات، وإهمال الزراعة، فضلاً عن انضمام الأهالي للثورات، كما أنها جرت فوق بقعة جغرافية كبيرة؛ وهي الجبل الغربي التي كانت إحدى مدنه من أفضل منتجي التبغ (غريان)، فجاء أثرها السلبي على النشاط الزراعي ملحوظاً؛ بسبب انشغال المحاربين في المعارك الحربية، وابتعادهم عن مزاولة حراثة الأرض، وزراعتها، (عامل سياسي) (الجفال، 2007، ص96-97).
- 5- ارتفاع الضرائب المفروضة على تجارة التبغ وزراعته؛ وهو ما يلاحظ في كثير من مطالبات بعض المزارعين، ومخاطبة سلطات الولاية لتخفيض تلك الضرائب، وتفاوضها من قضاء إلى آخر، الأمر الذي دفع بعض المزارعين إلى ترك هذه المهنة- على الرغم من الأهمية النقدية لهذه السلعة-، ومزاولة زراعة أخرى، وهذا ظهر واضحاً في انخفاض عدد المزارعين من 520 مزارع في سنة 1866، إلى 173 في سنة 1884، (عامل اقتصادي) (موسى، 1988، ص254).
- 6- إن التبغ هو السلعة الزراعية الوحيدة التي كانت تدفع نقدًا، بدلاً من الإنتاج العيني، فالمزارع كان يفتقر إلى المال من أجل تسديد العشر عن المحصول قبل بيعه، (عامل اقتصادي). (الخفيفي، 2000، ص73-74).
- 7- الظروف المناخية المتقلبة التي كان لها دور حاسم في وفرة المحاصيل أو قلتها؛ والمتمثلة في هبوب رياح القبلي الجافة، وأمطار الخريف المبكرة (حبات الثلج التبرروي) فتضر ضرراً شديداً بإنتاج التبغ فيصاب بالتعفن أثناء موسم الحصاد. (عامل جغرافي) (قدارة، 2007، ص185).
- 8- إهلاك التربة بزراعها كل عام وعدم تركها دون زراعة لفترة تسترد فيها أنفاسها (اتباع الدورة الزراعية)، وهذا راجع لفقر الفلاح وحاجته دون أن يعرف وسائل لتقوية وتغذية التربة (موسى، 1988، ص92)

الخاتمة

عرفت تجارة التبغ في ولاية طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدة أنظمة مالية وقوانين في تحصيل ضريبته كالاتزام والاحتكار الحكومي والخارجي "الريجي" وهي ثلاث مراحل مختلفة كانت أفضلها من ناحية الإنتاج، والاستثمار، الاحتكار الحكومي والذي سمح للمزارع بزراعته، وبيعه، كما اتسمت بسمات التطور والازدهار، وظهر ذلك واضحاً في الإحصائيات التي كشفتها الوثائق المعاصرة لتلك الفترة، وكان ذلك نتيجة مباشرة من نتائج التنظيمات العثمانية في مجال الزراعة.

كما عُد التبغ من أبرز المنتوجات الزراعية في البلاد خلال تلك الفترة، الأمر الذي نتج عنه تطور ملموس في ارتفاع عوائد الضرائب المحصلة من تلك الزراعة، وزيادة النشاط التجاري فيه، وانعكست آثاره على زيادة العائدات المالية، وبالتالي كان حجم استفادة الإمبراطورية ضريبياً أكثر منه تجارياً.

شكلت الظروف المناخية، ووفرة المياه، والتربة الرملية عوامل مهمة، في انتشار زراعة التبغ ببعض المناطق دون غيرها، كما هو الحال في مدينتي مصراته والزاوية الغربية.

ساهمت الديون العثمانية للدول الأوروبية الدائنة بشكل عام، الفرصة السانحة أمام هذه الدول للاستثمار في هذا المجال؛ فكانت شركة الريجي أحد أذرعها، التي منحت حق الاحتكار لهذه السلعة، من حيث زراعته، وتجارته داخلياً وخارجياً، واستمرت حتى عام 1911، حيث دخلت البلاد بعدها مرحلة أخرى بعد خضوعها للسيطرة الإيطالية.

قائمة المصادر والمراجع .

أولاً: وثائق (المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس).

1. قسم الأرشيف الرسمي، وثيقة رقم 4566، بلا ملف، بخصوص وارد عشر الدخان لشهر مارس 1848م/1264 هجرية .
2. قسم الأرشيف الرسمي، وثيقة رقم 4617، بلا ملف، بخصوص تهريب كميات كبيرة من التبغ دون علم الإدارة العامة للتبغ، 1884م/1300 هجرية.
3. - قسم الأرشيف الرسمي، وثيقة رقم 4585، بلا ملف، بخصوص إصدار رخصة تجارية لبيع الدخان للمواطن الحاج إبراهيم أوده جي، 1908م/1323 هجرية.
4. -قسم الوثائق العربية، ملف الوثائق الاقتصادية 42، وثيقة رقم 16، عبارة عن طلب من جماعة باعت التبغ يطلبون فيها زيادة نسبة الأرباح، 1909م/1328 هجرية.
5. قسم الوثائق العربية، ملف مواضيع مختلفة، وثيقة رقم 17، رد إدارة شركة الريجي علي طلب التجار بزيادة نسبة الأرباح بحضور بيع التبغ نهائياً، 1909م/1328 هجرية.

ثانياً:المراجع العربية والمعربة

1. أنتوني چوريف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، ترجمة : يوسف حسن العسلي، مطبعة دار الحياء، القاهرة، 1966.
2. تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1988.
3. جبريل محمد الحفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، منشورات م، و، ل، د، ت، ط " 2000.

4. - سعد الجفال، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، 2006.
5. كامل الويبة ، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842-1911، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، 2005.
6. عز الدين عبد السلام العالم ، الصفوة العلمية والبنية الثقافية لأشراف أسرة أولاد العالم (1648-1942)، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، 2010.
7. -عمر علي بن إسماعيل ، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835-1882، منشورات دار ابن كثير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2017.
8. فاتح قدارة ، الزاوية الغربية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، 2007.
9. محمد أحمد الطوير ، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، منشورات : دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 1994.
10. - محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام الأدهم، منشورات: دار الفرجاني ، طرابلس - ليبيا، 1995.
11. الدستور العثماني، ترجمة: نوفل أفندي عبد الله، بيروت. لبنان، المطبعة الأدبية ، 1301هـ.
12. ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835-1911، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس)، 2006.

ثالثاً: الدوريات

1. أحمد عطية الحامدي، "المجالس الإدارية بولاية طرابلس الغرب والإصلاح العثماني " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة المرقب، العدد التاسع، 2014
2. حامد علي وحيدة ، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب، مجلة الشهيد، العدد: 9، أكتوبر 1988، منشورات(المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس).
3. -عبد الله إبراهيم، ضريبة العشر، مجلة الثقافة العربية، العدد:الرابع، طرابلس، ليبيا، 1982.
4. -عمار جحيدر، تجريدة بما مختصر أخبار بلد طرابلس، مجلة تراث الشعب، العدد:السابع، 1984، طرابلس.

رابعاً: الرسائل العلمية.

1. أسماء جعفر، الحياة الاقتصادية في مصراته في العهد العثماني الثاني 1835-1911، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة مصراته، 2008.
2. سلمة نوري إيشية، كتب الفتاوى وقيمتها المصدرية لدراسة تاريخ ليبيا الاقتصادي كتاب تذييل المعيار للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، 2020.

3. -علي محمد حبيب، التبغ في الإمبراطورية العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، 2015.
4. -فيصل مفتاح عبيدات ، نشأة البريد والبرق وتطورهما في ولاية طرابلس الغرب 1835-1911دراسة تاريخية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 2017 .